

ملف صحفي

زيارة الملك محمد عبد الله بن عبد العزيز لمصر

سفير خادم الحرمين بالقاهرة:

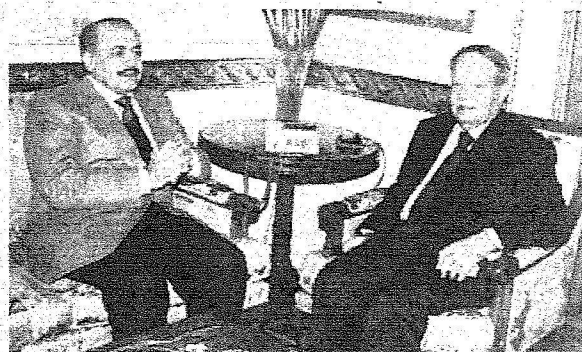
قمة الملك ومبارك دفعة جديدة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين القاهرة والرياض

عبد الوهاب الديب - القاهرة

المشروعات المشتركة بينهما، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تأسيسية تتألف من خمسة أشخاص من كل جانب تسمى خلال أسبوع من تاريخه على أن يتم تخصيص مبلغ خمسة آلاف دولار من كل مؤسس بغرض عمل الدراسات الأولية لتقني بتحديد رأس مال الشركة وبعض المشروعات التي يمكن أن تبدأ بها، وأوصى المجلس بالرفع للجنة السعودية المصرية المشتركة لاعتماد المواصفات والمقاييس المعتمدة دولياً إلى أن يتم التوصل إلى توحيد تلك المواصفات بين البلدين، كما حث المجلس حكومة البلدين لتوقيع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين تشجيعاً للتجارة والاستثمار بين البلدين. ويحث المجلس أيضاً المبادرة المتعلقة بإنشاء وحدة خاصة للاستثمارات السعودية داخل قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمصر لتوظيف وتعزيز التعاون بين الوحدة والمجلس وتسهيل كافة الإجراءات والضمانات لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة وتقديم كافة المعلومات والبيانات المطلوبة من جانب المستثمرين.

وقال السفير ناظر إلى أن المجلس بحث فرص الاستثمار المتاحة في مجال النقل البحري خاصة في ظل النقص الحالي في العبارات بين البلدين لما سيكون لهذا القطاع من دور حيوي هام في تعزيز التبادل التجاري بينهما، وأكد على ضرورة تيسير إجراءات حصول رجال الأعمال

أشرف سفير خادم الحرمين لدى القاهرة هشام محيي الدين ناظر في تعليقه على انعكاسات القمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر إلى أن زيارة خادم الحرمين الشريفين لمصر تؤكد عمق الروابط بين البلدين ومتانة العلاقات الشخصية التي تربط الملك عبد الله بالرئيس مبارك، وحول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة ومصر أكد السفير هشام ناظر على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر بما يدعم عملية التنمية البشرية والاقتصادية في البلدين، منها بالروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشعبين الشقيقين، وبالذور الذي يلعبه رأس المال السعودي في المساهمة في دفع عجلة التنمية بمصر وكذلك بالدور التنموي الذي تقوم به العمالة المصرية في المملكة حيث عقد مجلس الأعمال السعودي المصري المشترك اجتماعه الرابع مطلع العام الجاري أكد الجانبان في ختام اجتماعهم على أهمية تعزيز وترسيخ أواصر العلاقات التجارية والاستثمارية بين مجتمع الأعمال في كل من المملكة ومصر، وتوصل الجانبين إلى تقاضم في عدد من الفرص الاستثمارية المشتركة أبرزها ما يتعلق بتأسيس الشركة القابضة السعودية المصرية وتكون مسؤولة عن دراسة الفرص الاستثمارية في البلدين والمساهمة في إنشاء



السفير السعودي مع رئيس البرلمان المصري

المصريين على تأشيرات الزيارات التجارية بشكل عام (ويشكل خاص متعددة السفريات لمدة لا تقل عن ستة أشهر) على أن يقوم المجلس بالرفع إلى سفارة خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بالتأشيرة المتعددة السفريات لقائمة محددة من رجال الأعمال المصريين من قبل الجانب المصري في مجلس الأعمال السعودي المصري، وأبدي المستثمرون السعوديون ترحيبهم بما عرضته هيئة التسمية الصناعية المصرية لتطاعات

صناعية محددة بدراسات متكاملة وأكدوا أنه في حالة رغبتهم في الاستثمار في هذه القطاعات سيقومون بالاتصال بالهيئة لمعرفة التفاصيل الخاصة بها، وتوصل الجانبان إلى الاتفاق على وضع إطار عام تسيقي بين كل من سكرتارية المجلس المصري وهيئة التنمية الصناعية والوحدة الخاصة بالاستثمارات السعودية داخل هيئة الاستثمار المصرية ووضع مثل هذا الإطار من الجانب السعودي بهدف بحث سبل الاستفادة

من الدراسات الموجودة لدى كافة الجهات لتحقيق التكامل الصناعي والاستفادة من المزايا النسبية لكلا البلدين. كما أبدى الجانب المصري الرغبة في رفع الحظر المفروض على صادرات مصنعات اللحوم والدواجن المعالجة حرارياً في ضوء الشهادات الدولية المتاحة لدى الشركات المصرية والتي تثبت أن المعالجة الحرارية تضمن خلو تلك المنتجات من الأمراض التي ظهرت مؤخراً في مصر سواء الحمى القلاعية أو أنفلونزا الطيور. ومن جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف أهمية الزيارة في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر وتشجيع الاستثمارات بين البلدين وإزالة العقبات أمامها لاسمياً في المجالات الاقتصادية، مشيراً إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه الاستثمارات السعودية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والبيئية في مصر وأشاد الدكتور نظيف بالتقدم الذي شهدته العلاقات السياسية بين البلدين خلال الفترة الماضية والتي تجسدت في المشاركات السياسية التي جرت على مختلف المستويات القيادية بهدف تسيق المواصف وتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، فيما أكد الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حيوية العلاقات التجارية المصرية السعودية كونها الأكثر تميزاً في العلاقات التجارية بين الاقصاد العرب حيث

شهد المجلس مؤخراً توقيع بروتوكول تعاون لتبادل البضائع بين السعودية ومصر ضمن الجهود التي يقوم بها اتحاد المصدرين والمستوردين العرب الذي يعمل تحت مظلة المجلس ويهدف الاتحاد لدعم التجارة العربية الليبية ويضمن بروتوكول بده التبادل في مجال صناعة البلاستيك وتوريد منتجات الألبان المستخدمة في المجالات الهندسية والصناعية كبديل عن الزجاج في المباني والتي تم تصنيعها من الدولي كاربونت إضافة لمنتجات العزل الحراري وغيرها حيث يتم توريدها للسوق المصري للاستفادة والتغطية التي حققها في السعودية. وسوف يتم الاتفاق على المنتجات المصرية التي يتم توريدها للسوق السعودية وفقاً لاحتياجاتهم أيضاً.

أما المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة المصري فقال إن التمه تغطي دفعة جديدة لتعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين والتي وصفها بأنها مميزة وتسير في الاتجاه الصحيح الفرحة الراهمة حيث يعد اقتصاد البلدين الأكبر في الموارد والإمكانيات بالعالم العربي ويكملان بعضهما البعض مشيراً إلى أن اجتماعات اللجنة الثنائية الشهر الماضي كانت فرصة لتقييم ما تم إنجازه ورسم الخطوط العامة للتشاور والتعاون في جميع الأمور وبما يكفل تحقيق المصلحة المشتركة.